بانا نكتفي الحكم فوه فعلى هذا اخص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا
ويخرج عنه نحو زيد ضربته و ينبغي ان يجعل سببيا كما تبعه الاستاذ
اليه واما على ماذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يوتى به معرى
عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت
قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطيه له وتقدمه للاعلام
به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع
من الشبهه والشك وبالجمله ليس الاعلام بالشي بغته مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمه فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يتعرض للجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشان لشهرة
امره وكونه واحدا سعيا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت
في حاجتك ورجل جاني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند
هاهنا جمله قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص
من حيث انه يقوي في عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو
زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما
يفيد التخصيص لم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث
انما ان ليس للتخصيص الا تاكيدا على تاكيد ولهذا ظهر فساد ماذكره
العلامه في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه
لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجه
الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جمله الا للتقوي
او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد
التخصيص جمله واسميتها وفعليتها وشرطيتها كما مر وظرفيتها لاختصار
الفعليه اذ هي اي الظرفيه مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في العمل
هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل

ولانه قد

ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد
الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة
المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت
فيها او مستقر بعبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجمله والمصنف
قد غير الجمله الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع
الفعل بحيث يكون المقدر فعلا لا جمله لكنه لو قصد هذا الوجه ان يقول
ان المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجمله انه يجعل في التقدير
جمله لا مفردا وحينئذ لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا
اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجمله الظرفيه مقدرة باسم
الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جمله وكان
ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند
اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند
اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا
قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول
اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها
والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع
الى خمور الجنه وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنه او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا
او الحصول فيها وان اعتبر النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول
مقصور على عدم الحصول والكينونه في خمور الجنه لا يتجاوزه الى عدم
الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي
وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه ان دينكم مقصور على الاتصاف
بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو
من قصر الموصوف على الصفه دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك
ماذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه

Copyright © King Saud University